الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة السادسة عشرة
المعقودة يوم الثلاثاء
١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UN LIBRARY
MAY 4 1981
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

الرئيس: السيد بوخ فلوريس (المكسيك)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: تقرير للجنة الاشتراكات (تابع)

البند ٩٢ من جدول الاعمال: الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ (تابع)

البند ٩٣ من جدول الاعمال: الأزمة المالية للامم المتحدة: تقرير لجنة المفاوضة المعنية بالأزمة المالية للامم المتحدة (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.5/35/SR.16
25 April 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون شهر واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

80-56666

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠

البند ٩٧ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع) (A/35/11)

١ - السيد اندرسون (استراليا) : قال ان جهود لجنة الاشتراكات تقدم خير أمل في التقدم نحو الهدف المشترك المتمثل في قسمة النفقات بصورة متفقة قدر الامكان مع القدرة على الدفع كما تنعكس في المقاييس الدقيقة للدخل القومي . ومع ذلك ، فلا يزال ثمة شوط طويل يتعين قطعه في حل المسائل المتعلقة بالمنهجية والنهج ؛ بل من المشكوك فيه ، في الواقع ، ما اذا كانت اللجنة ستتمكن ، في المدى القصير ، من أن تسلك سبيلا وسطا بين المصالح والأولويات الوطنية المتزاحمة العديدة وأن تستحدث معايير موضوعية فيما يتعلق ببعض المشاكل . ومع ذلك فينبغي عليها ان تتابع جهودها .

٢ - وفي معرض ذكره مقرر اللجنة مواصلة دراسة مسألة فترة الاساس الاحصائية ، كرر رأى وفده الذى مفاده ان فترة الاساس المكونة من سبع سنوات لا تزال تصلح لأن تكون ، بصورة أكثر من كافية ، ضمانة ضد التقلبات التي لا مبرر لها في الانصبة الوطنية المقررة بين الجداول المتعاقبة .

٣ - وقال انه يبدو ان اللجنة ذاتها منقسمة الى حد ما بصدد مزايا مختلف الصيغ المقترحة لتطبيق خصم للدخل الفردى المنخفض ، التي نوقشت في الفقرة ٣٨ وما يليها من تقريرها (A/35/11) وقال ان وفده يؤيد من حيث المبدأ ادخال شيء من التنقيح على الصيغة الحالية ؛ وان المسألة ينبغي أن تبقى قيد الدراسة .

٤ - وذكر أن الفقرتين ٨٤ و ٨٥ من التقرير تتعلقان بالشواغل الخطيرة جدا التي اعرب عنها وفده في الدورة الرابعة والثلاثين بشأن الخطأ الواضح والممكن تفاديه المتمثل في استخدام بيانات السنة المالية بدلا من بيانات السنة التقويمية مما أسفر عن تحميل بلده نصيبا مفرطا الى حد خطير ، وهو خطأ يمثل كلفة سنوية قدرها حوالي ٦٥٠٠٠٠ دولار في قيمة اشتراك بلده في ميزانية الأمم المتحدة وحوالي ١٫٨ مليون دولار فيما يدفعه لمنظومة الأمم المتحدة ككل . وحيث ان بلدانا أخرى تتأثر وأن النتيجة قد تكون تضاؤل الثقة مستقبلا في لجنة الاشتراكات ، فقد شعر وفده شعورا قويا بأن تقرير نصيب مفرط على بلده ومسألة منهجية اللجنة ينبغي ان يعالجا بصورة مباشرة وفورية . وعلى أساس ذلك ، فان وفده يرحب بالمقررات الواردة في الفقرة ٨٥ من التقرير ، التي يبدو أنها تولي أهمية مناسبة للحاجة الى استمرار تطوير نظام يعتمد عليه ومتساوق لتقرير الاشتراكات ، يكون منصفا لجميع الدول الاعضاء . وفي ذلك الصدد ، قال ان وفده يأمل ان تستخدم من الآن فصاعدا لجميع الدول الأعضاء احصاءات متضاهية تماما .

٥ - وفيما يتعلق خاصة بالمقرر الوارد في الفقرة ٨٥ (ج) ، ذلك أن تفسير وفده له هو أن ذلك المقرر سيسمح باجراء تسوية في الفترة القادمة لتقرير الأنصبة من أجل مراعاة ما حدث في الفترة

(السيد اندرسون ، استراليا)

الراهنة من تقرير أنصبة مفرطة . وقال ان لجنة الاشتراكات اذا أرادت أن تبدى تجردها وأن تحظى بثقة جميع الوفود فمن المهم ان تعلن قدر الامكان الاساس الاحصائي الذى تتخذ عليه مقرراتهـــا . فضلا عن تفاصيل تلك المقررات . ولن يكون في وسعها أن تفي بمسؤولياتها المتمثلة في ضمان تضاهي البيانات الوطنية الى الحد الأقصى ، وأن تمكّن البلدان من ان تدخل في مسألة الانصبة ذلـــك النهج الهادئ البنّاء النزيه الذى دعا اليه ممثل المكسيك في الدورة الرابعة والثلاثين ، الا اذا وجد أن حساباتها بمنأى عن المؤاخذة .

٦ - السيد ابوا (ساحل العاج) : أوضح ان اقتصاد بلده قائم بدرجة كبيرة على تصدير السلع الزراعية التي تتعرض اسعارها لتقلبات دائمة في السوق العالمية . وقد أدى عدم التمكن من التنبؤ بعائدات بلده من التصدير الى منعه من تنفيذ خططه الانمائية . وفي الوقت ذاته ، فيما يشهـــد بلده هبوطا عاما في أسعار محاصيله التصديرية الرئيسية ، ترتفع اسعار الواردات بسبب التضخـــم في البلدان المتقدمة النمو . وفضلا عن ذلك ، فان فاتورة النفط الذى يستورده بلده ، بوصفـــه بلدا غير منتج للنفط ، آخذة هي الأخرى في الارتفاع . وعلى الرغم مما بذل من جهود للحد مـــن الواردات وتأجيل بعض مشاريع الاستثمار الطويلة الأجل ، فضلا عن انتهاج سياسة تقشف مالـــي صارم ، فليس ثمة ما يشير الى حدوث تحول في السنوات الثلاث المقبلة . وفي هذه الظروف ، لـــن يكون في وسع بلده تسديد نصيبه الذى زيد الى ٠٣ ر٠ في المائة وفقا لما اقترحته لجنة الاشتراكات ، سيما وأن اشتراكه المقرر كان قد زيد سلفا في فترة السنتين السابقة ، في الوقت الذى خفضت فيـــه أنصبة معظم البلدان التي هي في حالة مماثلة .

٧ - وأضاف ان بلده بوصفه يفي على الدوام بالتزاماته السياسية والمالية ، يأمل أن تأخذ اللجنة الخامسة في الاعتبار ظروفه الحالية فتبقي اشتراكه عند نسبة ٠٢ ر٠ في المائة ، شأنه شأن عدد مـــن البلدان الأخرى التي بلغت نفس المستوى من التنمية الاقتصادية .

٨ - السيد شميت (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : قال ان وفد بلده يقدر تقديرا كبيرا ثقـــة الجمعية العامة المستمرة بالمساعدة التي تقدمها لجنة الاشتراكات وبالنتائج التي تخلص اليهـــا فيما يتعلق بالبحث عن جدول للأنصبة المقررة يكون أكثر عدلا وانصافا ، كما يقدر عظيم التقدير استمـــرار اعتماد الجمعية العامة على تلك المساعدة والنتائج . بيد أن وفده لا يغفل عن تسييس تلك اللجنـــة المتزايد ، على الرغم من ان ذلك الاتجاه ، الى حد ما ، يشير فحسب الى وجود وعي سياسي أكبر للحاجة الى قسمة منصفة لنفقات الميزانية العادية والرغبة في تحديد العوامل التي لا تنعكس فـــي مقارنة مباشرة لاجمالي الناتج القومي ولكنها تؤثر ، مع ذلك ، على قدرة بلد من البلدان على الدفع . ومع ذلك فان وفده يدرك ادراكا قويا الاخطار المترتبة على استخدام معايير ليس في الامكان قياسهـــا قياسا كميا بالنسبة لجميع الدول الاعضاء ومن شأنها أن تغير الاساس المقبول حاليا لمقارنة البيانـــات الكمية التي تقوم على أساس الاحصاءات القابلة للمقارنة . وقال ان ثمة مخاطرة تتمثل في أن مثل هـــذه الخطوة قد تفتح الطريق للمساومة والمناورة من أجل فوائد سياسية . لذلك يجب ممارسة حذر شديـــد

(السيد شميت ، جمهورية ألمانيا الاتحادية)

اذا اريد السماح للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن التعبير عنها باعداد قابلة للمقارنة بالنسبة الى جميع البلدان ، والتي لا يوجد توافق في الآراء فيما يتعلق بانصافها ، بأن تؤثر في القسمة .

٩ - وأضاف ان الانصاف يعني الانصاف لجميع البلدان ومجموعات البلدان ؛ والمعايير التي تصطنع لتلائم ظروف أية مجموعة معينة قد تزيد الاحساس بالمعاملة غير المنصفة . ومن الممكن جدا أن يسأل لماذا تدخل الثروة المتراكمة " التي من صنع الانسان " فقط في الحساب ، ولا تدخل الثروة الطبيعية ، أو لماذا يكون الاعتماد على تصدير بضع سلع فقط أقل مدعاة للحد من الاعتماد بشدة على مستوردات من السلع ذاتها . وتساءل كذلك ما اذا كان من الانصاف الحكم على مدى التعقل الذى ينفق به بلد دخله القومي وتحديد قدرته ، على أساس ذلك الحكم ، على المساهمة في ميزانية المنظمة . لذلك يحث وفده على توخي الحذر . فاذا اختفى الاحساس بالانصاف الشامل . فان التمويل ذاته قد يصبح عرضة للخطر . وقال ان ثمة شيئا من التناقض بين المطالبة الصاخبة من جانب مجموعة من المجموعات بمشاركة أكبر في المنظمة عن طريق زيادة حصتها من الموظفين وبين ما تبذله المجموعة ذاتها من جهد دائب لتقليل مشاركتها المالية . بيد أن وفده على ثقة من ان لجنة الاشتراكات ستظل القيّمة على مصالح جميع الدول الأعضاء .

١٠ - السيد الحضيري (الجماهيرية العربية الليبية) : أعرب عن اعتقاد وفده بأن لجنة الاشتراكات قادرة على استحداث أسلوب لتحديد جدول أنصبة مقررة عادل ومنصف . وقال انه يرحب بالاعتراف بأن القدرة على الدفع لا يمكن أن تقاس بالدخل القومي وحده بل لابد من أن تؤخذ في الاعتبار أيضا المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتباين من بلد الى آخر . فالتنمية ، كما أوضح البنك الدولي بحق ، ليست مجرد تقدم اقتصادى يحسب بمقدار اجمالي الناتج القومي ؛ بل يقاس بقدرة البلد على تحسين الظروف المعيشية لشعبه . وفي هذا الصدد ، تمثل آراء اللجنة المبينة في الفقرة ١٦ من تقريرها (A/35/11) علامة مشجعة . فحتى وان لم تكن اللجنة قد توصلت بعد الى استنتاجات ثابتة ، نظرا لحساسية الموضوع ، فقد أظهرت أنها تنوى تطوير وتحسين وسائل تحديد قدرة البلد على الدفع . وقال انه يأمل ان تكون اللجنة مع حلول الدورة التالية قد وضعت توصيات ايجابية على أساس قرار الجمعية العامة ٣٤/٦ باء . وأضاف ان التعاون بين لجنة الاشتراكات والمكتب الاحصائي للأمم المتحدة ينبغي مواصلته لبلوغ تلك الغاية .

١١ - ومضى يقول ان تقرير لجنة الاشتراكات ، في نظر وفده ، ذو طبيعة مؤقتة . والأمل معقود على ان تأخذ اللجنة في الاعتبار عند الوصول الى استنتاجات نهائية عددا من العوامل الهامة ، أولها الحاجة الى ايجاد اساليب تتلافى الاختلافات المفرطة في المعدلات الفردية للأنصبة المقررة بين جدولين متتابعين . وأضاف انه يعتقد انه في الوقت الذى قد يكون فيه من الصعب من الوجهة النظرية البحتة الاتفاق على تعريف مقبول للاختلافات المفرطة ، فانه يمكن من الوجهة العملية وضع اسلوب على أساس توافق في الآراء مماثل لما يوجد من توافق في الآراء بشأن تصنيف البلدان المتقدمة

(السيد الحضيري ، الجماهيرية العربية الليبية)

النمو والنامية او بشأن ما يشكل زيادة مفرطة في الموارد التي يطلبها الأمين العام لأى برنامج محدد . واردف يقول انه على يقين من انه سيتسنى ايجاد صيغة ، ربما باستخدام نفس النهج الذى اتبع فيما يتعلق بنمو الميزانية العادية للمنظمة . وقال ان بعض الدول الاعضاء رأت ان ادخال حدود تصاعدية وتنازلية سيكون خروجا على مبدأ القدرة على الدفع . واضاف ان وفده يعتقد ان هذا ليس صحيحا . ومن ناحية اخرى ، فان زيادة الأنصبة المقررة على البلدان النامية على اساس حدوث تحسنات في اقتصاداتها ، دون ان يؤخذ في الاعتبار انه يتعين عليها ان تحسن حياكلها الاساسية الاقتصادية لكي تنمو ، يعدّ خروجا خطيرا على ذلك المبدأ . واردف انه فيما يتعلق بمنح خصم للدخل الفردى المنخفض بالنسبة لأقل البلدان نموا ، لا يؤيد وفده احداث أى تغيير في نقاط النسبة المئوية في حساب الصيغة . وقال انه يشعر في هذا الصدد بقلق شديد بشأن حالة العديد من البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى .

١٢ - وثانيا ، لا يؤمن وفده ، فيما يتعلق بالظروف التي تؤثر تأثيرا سلبيا في قدرة الدول الأعضاء على الدفع ، بضرورة وجود بيانات متجانسة دقيقة تحدد على اساسها المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية . واردف انه لا يوجد في الواقع مثل هذه البيانات الدقيقة المتجانسة فيما يتصل بالدخل القومي بوصفه مقياسا للقدرة على الدفع .

١٣ - وقال ان وفده يشارك لجنة الاشتراكات الآراء التي اعربت عنها في الفقرات ٣٤ الى ٣٦ من تقريرها فيما يتعلق بالبلدان التي تعتمد اعتمادا شديدا على تصدير منتج واحد او بضعة منتجات ، وانه يأمل في ان تقدم مقترحات عملية بذلك الصدد الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين .

١٤ - وأردف قائلا انه يرحب بالدراسات التي أجرتها لجنة الاشتراكات فيما يتعلق بفترة الأساس الاحصائية ، بيد انه ذكر ان أيّا من التقارير لم يعط بيانات مقارنة تسفر عن حساب عادل ومنصف . ومضى يقول انه ينبغي وضع بيانات مقارنة ، باستخدام بلدان شتى وفترات احصائية مختلفة ، تعطي فكرة عن تصنيف مختلف الدول الأعضاء . وأضاف أنه يأمل في ان يتضمن التقرير التالي للجنة الاشتراكات توصيات ايجابية واقعية تتيح وضع مبادئ توجيهية لحساب الجدول الجديد للانصبة المقررة .

١٥ - السيد بالامارتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال انه يرحب بالعرض المقتضب الواضح الذى قدمته لجنة المؤتمرات في تقريرها (A/35/32) للمشاكل التي نظرت فيها على مدى العام الماضي . وأضاف ان وفده يشارك اللجنة آراءها بوجه عام وانه على استعداد للموافقة على التقرير . بيد انه لا يستطيع منح تأييده غير المشروط لما ورد في الفقرتين ٨٧ و ٩٠ ، حيث ان اللجنة الخامسة لم تزوّد بأية معلومات عن المنهجية التي استخدمها الأمين العام . وأردف أن وفده سيتحفظ في موقفه ازاء الموضوع الى حين تقديم تلك المعلومات .

١٦ - وقال انه ينبغي البحث عن وسائل لتخفيف العبء المالي المرتبط بعضوية الأمم المتحدة ، لا بالخروج على المبادئ الراسخة التي يوضع جدول الاشتراكات على أساسها وانما بالحد من انفاق

(السيد بالامارتشوك ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

المنظمة ووقف نمو ميزانيتها . وأضاف ان الجهود التي تستهدف جعل جدول الاشتراكات اكثر انصافا ينبغي ان تتركز على تحسين الوسائل التي تحدد بها القدرة النسبة للدول الأعضاء على الدفع وفقا للمبادئ السارية حاليا .

١٧ - السيد حمزة (الجمهورية العربية السورية) : قال انه ليس من المعقول السماح بتباينات مفرطة في معدل النصيب المقرر على بلد ما بين جدولين متعاقبين . وأضاف أن لديه أملا في ان الزيادة الملحوظة في الاشتراكات المقررة على بعض البلدان في الجدول الاخير للأنصبة لن تتكرر عند وضع الجدول التالي .

١٨ - ومضى يقول ان قدرة الدول على الحصول على عملة قابلة للتحويل ينبغي ان تؤخذ في الاعتبار عند تحديد انصبتها ، كما ينبغي ان تؤخذ في الاعتبار ديونها الخارجية ؛ وفي هذا الصدد قال أنه يرحب بالاهتمام الذى أولته اللجنة للبلدان النامية التي حددها البنك الدولي بوصفها بلدانا يتعين عليها ان تخصص جزءا كبيرا من حصائلها من العملات الأجنبية لخدمة ديونها العامة الخارجية (A/35/11 ، الفقرة ٢٣) . وأردف قائلا انه في حالة الدول التي تتوقف حصائلها على تصدير منتج واحد او منتجات قليلة ينبغي ان يؤخذ في الاعتبار تصاعد أسعار السلع التي تستوردها هذه البلدان وأثر أسعار الصرف على قدرتها على الدفع . وفي هذا الصدد اعرب عن تعاطف خاص مع الآراء الواردة في الفقرتين ٢٩ و ٣٠ من تقرير اللجنة .

١٩ - واستطرد قائلا ان وفده يحبذ الأخذ بنظام الحاسبات الوطنية ، الذى نوقش في الفقرة ٤٥ من التقرير ، بوصفه أساسا تحدد عليه قدرة الدولة على الدفع . فمثل هذه الخطوة سيكون من شأنها ان تسهل عمل لجنة الاشتراكات وان تساعد على جعل جدول الأنصبة المقررة أكثر انصافا . وهو ، في هذا الصدد ذاته ، يؤيد القرار الوارد في الفقرة ٨٥ من تقرير اللجنة .

٢٠ - واسترسل قائلا ان الموافقة على قبول جزء من اشتراكات الدول في الميزانية بعملات غير دولارات الولايات المتحدة سيتيح لبعض الأعضاء دفع اشتراكاتهم في وقت مبكر ، الأمر الذى يساعد المنظمة على التغلب على أزمتها المالية ؛ ووجه الانتباه الى ان للأمم المتحدة التزامات مالية في اجزاء عديدة من العالم غير نيويورك .

البند ٩٢ من جدول الأعمال : الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ (تابع) (A/35/6 و Corr.1 و Add.1 و Add.2 ، A/35/7 ، A/35/38 ؛ A/C.5/35/1 و Corr.1 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و Add.2 ، A/C.5/35/2 ، A/C.5/35/3 و Corr.1 ، A/C.5/35/4 و Corr.1 ؛ A/C.5/35/L.7/Rev.1)

٢١ - السيد بيغن (مدير شعبة الميزانية) : قال ، ردا على سؤال من ممثل مدغشقر ، ان التنقيحات المقترحة بصدد الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ (A/35/6) لا تشمل الا تلك البرامج والبرامج الفرعية التي اقترح بالفعل ادخال تغييرات عليها . ولذلك لم يرد ذكر لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، لعدم توخي احداث أية تغييرات في برنامجه .

٢٢ - الآنسة فيمارايس (البرازيل) : قالت ان الفقرة ٤ - ٤٧ من التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل (A/35/6 و Corr.1) ، ينبغي أن تحذف نظرا لأن التحفظات التي أبدتها دول عدة بشأنها لم تلق أية معارضة .

٢٣ - وقد تقرر ذلك .

٢٤ - السيد بال (الهند) : أشار الى التعديلات التي قبلها مقدمو مشروع المقرر A/C.5/35/L.7 والتي أدمجت في الوثيقة A/C.5/35/L.7/Rev.1 ، وأعلن انضمام الدانمرك الى قائمة مقدمي المشروع.

٢٥ - السيد دوك (أمين اللجنة) : اعلن ان فنلندا أيضا من مقدمي مشروع المقرر المطروح للمناقشة

٢٦ - السيد غرودسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : لاحظ ان اللجنة الخامسة لا تملك سلطة تعديل برامج نشاط الأمم المتحدة الا حيث تتعلق بأمور الادارة والميزانية . ولذلك فان وفده لا يعترض على الفقرتين ٢ و ٣ من مشروع المقرر الذى عرضه الوفد الهندى (A/C.5/35/L.7/Rev.1) ، حيث ان البرامج التي تمسّها تلك الأحكام تدخل فعلا ضمن نطاق مسائل الادارة والميزانية . بيد أنه لاحظ ان الاقتراح البرازيلي الذى اعتمدته اللجنة لتوّها يمس عمل ادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن ، ومهما تكن عدالة ذلك الاقتراح فيجب التساؤل عما اذا كانت اللجنة الخامسة مخولة في الحقيقة اتخاذ قرار بشأن ذلك الموضوع . واسترسل قائلا ان الاقتراح كان ينبغي ان يحال أولا ، على أقل تقدير ، الى الهيئة المسؤولة في العادة عن عمل الادارة موضوع البحث . وقال ان وفده يرفض الاشتراك في المقرر الذى اتخذته اللجنة لتوها في ذلك الصدد .

٢٧ - وفيما يتعلق بمشروع المقرر ، اعرب عن تقديره لمقدميه لموافقتهم على تضمينه اشارة الى قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٢٥ في الفقرة ٤ . أما فيما يتعلق بالفقرة ٦ ، فقد اضاف قائلا انه يأمل في ان تحدد لجنة البرنامج والتنسيق قريبا معايير وأساليب جديدة لوضع أولويات برنامجية تساعد على ابطاء نمو الميزانية وتشجع تمويل برامج الأمم المتحدة من الموارد المفرج عنها من برامج فات أوانها أو ذات فائدة حدية أو غير عديمة الجدوى .

٢٨ - السيد بيرسن (بلجيكا) : قال ان وفده لا يزال على اعتقاده بان المعدلات النسبية للنمو الحقيقي تعد أداة برمجة نافعة ، وان تكن لا تتسم بالكمال . ولكن نظرا للنقد المتعاظم لهذا الاسلوب ، فان وفده يدرك وجوب ايجاد صيغة جديدة ولذلك فهو يوافق على الفقرة ٦ من مشروع المقرر . وأضاف قائلا ان ما يعني وفده في المقام الأول هو ألا تكون ثمة فجوة بين النظام القديم وما يحل محله . ومضى قائلا انه اذا اخفقت لجنة البرنامج والتنسيق في وضع نظام جديد في دورتها المقبلة ، فان وفده سيعود الى تناول الموضوع في الدورة السادسة والثلاثين .

٢٩ - وفيما يتعلق بالاقتراح الوارد في الفقرة ٢ (ب) من مشروع المقرر والداعي الى حذف برنامج المستوطنات البشرية من البرامج المختارة للتحليل الفورى بغية التحقق من الكيفية التي يمكن بها تحسين توزيع المهام والمسؤوليات بين اللجان الاقليمية وسائر وحدات الأمم المتحدة ، قال ان ما

(السيد بيرسن ، بلجيكا)

يعني وفده هو الا يترك البرنامج ، وسط ممارسة ادخال اللامركزية التي بدأها القرار ٣٢/١٩٧ ، ليتطور عشوائيا كما فعل برنامج البيئة . واختتم كلمته قائلا ان وفده يفهم أن المقصود بالاقتراح هو انه اذا استثنى برنامج المستوطنات البشرية من التحليل الفورى فلن يحول شيء دون قيام الأمانة العامة بتمحيص البرنامج حال انتهائها من التحليل الفورى لبرامج البيئة والمياه الذى دعت اليه لجنة البرنامج والتنسيق .

٣٠ - السيد موغارا (اوغندا) : قال ان وفده يرغب في الانضمام الى مقدمي مشروع المقرر .

٣١ - السيد لوشنر (جمهورية المانيا الاتحادية) : قال انه يرحب بتوافق الآراء الآخذ في التبلور بصدد مشروع المقرر . بيد انه اضاف قائلا ان وفده كان يفضل حذف الفقرة ٣ ، التي تترك للأمانة العامة مسألة تحديد التنقيحات التي قبلتها الفرقة العاملة للخطة المتوسطة الأجل للأونكتاد .

٣٢ - اعتمد مشروع المقرر A/C.5/35/L.7/Rev.1 .

٣٣ - السيدة دورسه (ترينيداد وتوباغو) : قالت انها ترغب في أن تقدم ايضاحا بشأن البيان الذى أدلى به احد الوفود فيما يتعلق بمقرر اللجنة السابق الذى يقضي بعدم اعتماد تنقيح الفقرة ٤ - ٤٧ (البرنامج الفرعي ٣ : المشاكل السياسية والأمنية البحرية الدولية) من الخطة المتوسطة الأجل . ففي الدورة الأخيرة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، أدلى ببيان أمام مجموعة السبعة والسبعين باسم الأمين العام يجمل التدابير الممكنة التي ستضطلع بها الامانة العامة لتنفيذ الاتفاقية الجديدة بشأن قانون البحار ولتعزيز التنمية الوطنية للمحيطات وادارة الموارد البحرية ضمن الاطار القانوني الشامل للاتفاقية . بيد ان المؤتمر لم يتخذ أى قرار بشأن المجموعة الكبيرة من الأنشطة التي توخاها الأمين العام ، وأرجأت مجموعة السبعة والسبعين ذاتها التي قامت بمشاورات مع الأمين العام بشأن هذا الموضوع ، النظر الموضوعي في المقترحات المقدمة اليها . والى جانب ذلك قدمت وفود عدة ، منها وفدها ، مشروع قرار الى المؤتمر بشأن مسألة تنمية الهياكل الأساسية للخدمات البحرية العلمية والتقنية والمحيطية الوطنية . وحيث ان مضمون الفقرة ٤ - ٤٧ من الخطة المتوسطة الأجل يبدو أنه متصل اتصالا مباشرا بالمسائل التي لا يزال يتعين على مؤتمر قانون البحار ان يتخذ قرارا بشأنها ، فقد سأل وفدها في جلسة سابقة عن السند التشريعي الذى اقامت الأمانة العامة عليه البرنامج الفرعي ٣ . ومضت قائلة انها تعتقد ان صياغة ذلك البرنامج الفرعي كان ينبغي ان تنتظر صدور قرار من مؤتمر قانون البحار بشأن مدى وطبيعة التدابير الادارية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية تنفيذا فعالا من قبل جميع الدول ، لاسيما البلدان النامية . واختتمت كلمتها قائلة ان من الواضح ان اللجنة الخامسة تملك سلطة اتخاذ قرار بشأن حذف الفقرة المعنية رهنا بموافقة الجمعية العامة بكامل هيئتها ، فهي الجهاز التشريعي الأعلى للأمم المتحدة .

٣٤ - الرئيس : قال انه يرى ان اللجنة ، باعتمادها مشروع المقرر بشأن الخطة المتوسطة الأجل ، قد اكملت مناقشتها للجزء الموضوعي من البند ٩٢ من جدول الأعمال ، وانه لم يبق تحت ذلك البند الا تقرير الأمين العام عن تحديد الأنشطة التي أكملت أو التي فات أوانها أو التي تعتبر ذات فائدة حدية أو عديمة الجدوى وانه ينبغي على الوفود ان تقصر كلامها في الجلسات اللاحقة على النقاط التي تناولها ذلك التقرير .

البند ٩٣ من جدول الأعمال : الأزمة المالية للأمم المتحدة : تقرير لجنة المفاوضة المعنية بالأزمة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/34/44 و Corr.1 ؛ A/C.5/35/13)

٣٥ - السيد روبداس (مساعد الأمين العام للشؤون المالية) : ذكّر بأن الأمين العام قد طلب اليه ، بموجب الفقرة ٦ من القرار ٣٢/١٠٤ ، ان يقدم معلومات مفصلة الى الجمعية العامة عن مدى عجز المنظمة المالي ، بما في ذلك معلومات عن التبرعات الواردة من الدول الاعضاء ومن مصادر أخرى . وقد قدم أول تقرير من هذا القبيل الى الدورة الثالثة والثلاثين في الوثيقة A/C.5/33/46 . وبالرغم من أن الجمعية العامة سبق ان عالجت ذلك التقرير بالاحاطة علما به ، فقد يكون من المفيد ، لأغراض المقارنة ، النظر فيه بالاقتران مع التقريرين المقدمين للدورتين الماضية والحالية (A/C.5/34/44 و Corr.1 ، و A/C.5/35/13) .

٣٦ - وأضاف قائلا انه يتضح من المقارنة بين التقارير الثلاثة ان العجز المتعلق بالميزانية العادية ارتفع من ٦٩ مليون دولار كما قدر في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ الى ٨٨ر٦ مليون دولار كما قدر في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ . ومضى قائلا ان العجز بالنسبة لقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك قد ارتفع في خلال تلك الفترة من ٢ر٣٠ مليون دولار الى ٤ر٨٥ مليون دولار . وأضاف ان الحالة بالنسبة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد تدهورت بسرعة تدهورا شديدا ، بارتفاع الاشتراكات الممتنع عن دفعها من ١٤ مليون دولار كما قدرت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ الى ٧ر٦٧ مليون دولار بعد ذلك بسنتين . اما العناصر المتبقية من العجز القصير الأجل فلم تتغير من سنة الى أخرى . وهي تمثل ديونا قديمة ، تباين مبلغها الأصلي لأسباب أهمها الاختلاف في أسعار الصرف من سنة الى أخرى . وقد ارتفع رصيد التبرعات المدفوعة لمعادلة العجز من ٣ر٣٧ مليون دولار في عام ١٩٧٧ الى ٤ر٤٨ مليون دولار في عام ١٩٨٠ .

٣٧ - وأردف قائلا ان الاشتراكات المقررة الممتنع عن دفعها للميزانية العادية بلغت في عام ١٩٧٦ ما يقرب من ٦١ في المائة من اجمالي العجز ، وان الرقم المقابل قد هبط في عام ١٩٨٠ الى ٣ر٣٩ في المائة . ومن ناحية أخرى نشأ ٥ر١٥ في المائة من العجز القصير الأجل في عام ١٩٧٦ من الامتناع عن دفع الاشتراكات المقررة لعمليات حفظ السلم ، بينما ارتفع ذلك الرقم في عام ١٩٨٠ الى ٥٦ في المائة . وبذلك يبدو ان أهمية الامتناع عن دفع الاشتراكات للميزانية العادية آخذة في التناقص ، بينما تتزايد بسرعة كبيرة أهمية الامتناع عن دفع الاشتراكات لعمليات حفظ السلم .

(السيد رويداس)

٣٨ - واضاف قائلا انه يلاحظ من المرفق الثاني في الوثائق الثلاث ان الاشتراكات الممتنع عن دفعها للميزانية العادية فيما يتعلق باصدار سندات الأمم المتحدة قد ارتفعت الى ٣٨٫٥ مليون دولار في عام ١٩٨٠ ، وان المبلغ الممتنع عن دفعه فيما يتعلق بالبرنامج العادى للمساعدة التقنية قد ظل ثابتا ، بينما ارتفعت المبالغ الممتنع عن دفعها فيما يتعلق بالبنود الاخرى من الميزانية مما قدر بـ ١٢ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ الى ما قدر بـ ١٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ . وحيث ان الاعتمادات المخصصة لسحب اصدار السندات يتوقع ان تنتهي في عام ١٩٩٠ ، فيمكن بعملية حسابية بسيطة التنبؤ بما سيكون عليه اجمالي المبالغ الممتنع عن دفعها . والمبالغ الممتنع عن دفعها فيما يتعلق ببنود أخرى من الميزانية تتزايد بسرعة كبيرة جدا .

٣٩ - واسترسل يقول ان عمليات الامتناع عن دفع الاشتراكات فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم ازدادت زيادة ضخمة في سنتين فقط وانها تشكل عاملا رئيسيا في الزيادة في العجز الكلي الذى ارتفع من ١٠٩ ملايين دولار في عام ١٩٧٦ الى ٢٢٥ مليون دولار في عام ١٩٨٠ . وفضلا عن ذلك ، ارتفع عدد الدول الاعضاء التي امتنعت عن دفع اشتراكاتها فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم من ٢٢ دولة في عام ١٩٧٨ الى ٢٣ دولة في عام ١٩٧٩ و ٢٤ دولة في عام ١٩٨٠ .

٤٠ - وأردف قائلا ان رصيد حساب الأمم المتحدة الخاص للتبرعات قد ازداد بصورة مطردة على مر السنين ، ليس نتيجة لتبرعات اضافية من الدول الأعضاء ، وانما نتيجة للفائدة المكتسبة على التبرعات الواردة من قبل ، بصورة تكاد تكون حصرية .

٤١ - ومضى قائلا ان المرفق الخامس لكل من التقارير الثلاثة يصوّر حالة التدفق النقدى المقدّر للسنة التقويمية ، وان هناك نمطا من حالات النقص النقدى ، بل العجز ، في بداية السنة ، التي تتحسن في منتصف السنة ثم تعود الى ما يشبه العجز في نهاية السنة ، وان ذلك يعكس حقيقة ان الاشتراكات المقررة تدفع عادة في منتصف السنة . وأضاف قائلا انه اذا وضع في الاعتبار ان حالة النقد تعكس ليس الاشتراكات المقررة فحسب بل الاشتراكات في صندوق رأس المال العامل والتبرعات ايضا ، فقد يسأل سائل كيف استطاعت الأمانة العامة ، حتى وان استخدمت جميع المبالغ النقدية المتاحة ، ان تفي بجميع التزاماتها في الشهور التي كان العجز فيها يتجاوز ٤٠ مليون دولار . ومضى قائلا ان الاجابة على هذا السؤال هي أن الارقام الواردة في المرفق الخامس أرقام حسابات ؛ اما الحالة المصرفية والنقدية فهي أفضل نظرا لان بعض الالتزامات لم تكن قد دفعت بعد وان بعض الشيكات التي كانت قد سحبت لم تصرف . وبذلك فان حالات العجز الشهرية تمثل تباينات محاسبية ، ولا تعني ان الأمانة العامة كانت تضطر الى الاقتراض أو الى استخدام الموارد المودعة في الصناديق الاستئمانية المختلفة .

٤٢ - واستطرد قائلا أن رئيس لجنة المفاوضة سأل عما اذا كانت المنظمة قد أبدت مرونة أعظم مما كان متوقعا عندما أثيرت المسألة لأول مرة في عام ١٩٧٥ . فاذا وضع في الاعتبار العجز المتعاظم فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم ، فانه يتضح ان الدول الاعضاء المساهمة بقوات ، والتي قبلت الا يدفع لها الا عندما تتوافر أموال نقدية فس الحسابين الخاصين بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض

(السيد رويداس)

الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، قد ابدت أعظم قدر من المرونة . وأضاف قائلا ان الأمين العام قام مرارا بتوجيه انتباه الجمعية العامة ومجلس الأمن الى تلك الحالة السيئة جدا وأكد على ان تأخر الدفع للبلدان المساهمة بقوات أو عدم الدفع لها قد يؤثر في استعدادها لمواصلة اتاحة فرق عسكرية للمجتمع الدولي . ومضى قائلا ان رئيس لجنة المفاوضة سأل ايضا عما اذا كانت " الوسادة المالية " للمنظمة آخذة في التقلص . وأردف قائلا أنه يبدو ان هذا هو الواقع حقا ، بالنظر الى ان مقدار العجز فيما يتعلق بالميزانية العادية قد بلغ ٨٨ر٦ مليون دولار ، بينما يبلغ رصيد صندوق رأس المال العامل والحساب الخاص للتبرعات معا ٨٨ر٤ مليون دولار ، واختتم كلمته قائلا انه اذا استمر العجز في الزيادة ، وليس ثمة ما يشير الى أن ذلك لن يحدث ، فمن المؤكد أن الحالة المالية للمنظمة ستكون أكثر صعوبة وان وضعها النقدى سيكون أكثر تزعزعا في السنوات المقبلة .

٤٣ - السيد غرودسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : سأل كيف أمكن ان يرتفع العجز بالنسبة لقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة بمقدار ١ر٧ مليون دولار ، كما ورد في الفقرة ٣ من الوثيقة A/C.5/35/13 ، في الوقت الذى سرّحت فيه القوة منذ زمن طويل .

٤٤ - السيد غاريدو (الفلبين) : سأل ، في معرض الكلام عن المرفق الثاني المتعلق بالمبالغ الممتنع عن دفعها للميزانية العادية ، لماذا لم تحدد " البنود الأخرى في الميزانية " .

٤٥ - وتساءل كيف يستطيع الأمين العام ان يفي بالتزامات المنظمة اذا كانت التبرعات لا ترد على أساس منتظم .

٤٦ - السيد ماجولي (ايطاليا) : قال ان الحالة المالية للمنظمة التي تدعو الى القلق انما هي نتيجة للممارسة غير القانونية والباعثة على الأسى التي تتبعها بعض الدول الأعضاء والمتمثلة في الامتناع عن دفع جزء من اشتراكاتها للمنظمة . وأضاف قائلا ان تلك الدول لا تقبل القاعدة الديموقراطية التي تقضي بأن يدفع جميع الأعضاء النفقات التي تقرها الجمعية العامة . ومضى يقول انه ليس بعيدا عن التصور ان يتعين يوما ما تطبيق أحكام المادة ١٩ من الميثاق على الدول التي تمتنع عن دفع اشتراكاتها . بيد انه قال انه يأمل ، بطبيعة الحال ، ان تهتدى لجنة المفاوضة الى طريقة لتفادى مثل هذا الاجراء الصارم .

٤٧ - واختتم كلمته قائلا أنه فوجئ مفاجأة سارة بالارقام الواردة في المرفق الرابع والمتعلقة بـ " الفائدة المكتسبة ، والتبرعات العامة ، والدخول الأخرى " للسنتين ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، وانه يرغب في الحصول على معلومات عن مقدار الزيادة الذى يرجع الى التبرعات العامة والدخول الأخرى .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠